ماذا تفعل إذا احتجزت في مركز إعادة التوطين في أرناؤوط كوي؟

2026

اگر به مرکز بازگشت آرناوودکوی منتقل شدید چه باید بکنید؟

What to Do If You Are Taken to Arnavutköy Removal Centre?

2026 Guide

Что делать, если вас доставили в Центр высылки Арнавуткёй?

Руководство 2026 года

DCA Hukuk & Danismanlik

dcahukuk.com | info@dcahukuk.com | +90 543 674 84 09

ماذا تفعل إذا احتجزت في مركز إعادة التوطين في أرناؤوط كوي؟ دليل 2026

الجنح هذا الطعن غير مقيد بمدة، والقاضي يبت فيه خلال 5 أيام. تواصل مع محام متخصص في قانون الأجانب في أقرب وقت ممكن. دعوى إلغاء أمام المحكمة الإدارية خلال 7 أيام؛ فالدعوى توقف الترحيل كقاعدة عامة. 3 تقدم بطعن ضد قرار الاحتجاز الإداري إلى قاضي يجب عليك فعلها: 1 اعرف القرارات الصادرة بحقك قرار ترحيل، قرار احتجاز إداري، أم كلاهما. 2 إذا أبلغت بقرار الترحيل، أقم الإجابة المختصرة: الاحتجاز في مركز إعادة التوطين في أرناؤوط كوي لا يعني ترحيلك. ثلاثة أشياء

لإجراءات الترحيل لا يعني انتهاء حقوقه القانونية؛ بل هذه هي المرحلة التي تكون فيها الضمانات القانونية في أشد حاجة إلى التفعيل. المفاهيم في الممارسة العملية. غير أن احتجاز الشخص في مركز الإعادة وإن كان يشير في الغالب إلى انطلاق المرحلة الإدارية والفعلية من الناحية القانونية هي: هل صدر بحق الشخص قرار ترحيل، أم قرار احتجاز إداري، أم تدابير بديلة عن الاحتجاز؟ كثيرا ما تختلط هذه احتجاز الأجنبي في مركز إعادة التوطين في أرناؤوط كوي لا يعني خلافا لما يظنه كثيرون الترحيل الفوري. المسألة الجوهرية

الإداري لقواعد إجرائية صارمة تشمل: القرار المسبب، والتبليغ، والحق في الاستعانة بمحام، والمراجعة الشهرية، والرقابة القضائية. الإداري والاحتجاز الجنائي؛ فالشخص هنا لا يحتجز بوصفه مجرما، بل في إطار إجراء إداري. هذا الفارق بالغ الأهمية، إذ يخضع الاحتجاز هروب الشخص أو اختفائه، والسيطرة على الحالات التي تراها الإدارة خطرا على النظام العام أو الأمن العام. ولا ينبغي الخلط بين الاحتجاز الدولية ، يعد الاحتجاز الإداري تدبيرا وقائيا يقيد حرية الأجنبي. الغرض منه ليس العقوبة، بل ضمان سير إجراءات الترحيل، ومنع بموجب القانون رقم 6458 بشأن الأجانب والحماية

ثلاثة محاور معا: سبب الاحتجاز، والقرارات الإدارية الصادرة بحق الشخص، وسبل الطعن الفورية في هذه القرارات. هذا هو جوهر المسألة. يستدعي الاحتجاز في مركز أرناؤوط كوي التفكير في

والحقوق داخل المركز، والطعن في قرار الترحيل، والتقدم إلى قاضي الجنح، والتدابير البديلة في ضوء الممارسة المحدثة لعام 2026. يتناول هذا الدليل جميع الإجراءات القانونية التي يجب أن يعرفها الأجنبي المحتجز في مركز أرناؤوط كوي وذووه شروط الاحتجاز الإداري،

هل يعني الاحتجاز في مركز أرناؤوط كوي الترحيل؟

لا يعني بحد ذاته صدور قرار ترحيل. يجب أولا التحقق مما إذا كان قد صدر بحق الشخص قرار ترحيل، أو قرار احتجاز إداري، أو تدابير بديلة. لا. الاحتجاز في مركز إعادة التوطين

تقدير إداري، بل تشكل إشكالية جوهرية لحقوق الإنسان في ضوء الدستور والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومبدأ عدم الإعادة القسرية. أن مسألة ترحيل الأشخاص إلى بلدان تنتظرهم فيها مخاطر الإعدام أو التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة ليست مجرد مسألة ينتمي إلى الفئات المحمية بموجب المادة 55، فإن إصدار قرار الترحيل بحقه إما محظور قانونا أو يخضع لتقييم شديد الصرامة. ولا سيما ملموسة أن الشخص ينتمي إلى إحدى الفئات المنصوص عليها في المادة 54 من القانون رقم 6458. وعلاوة على ذلك، إذا كان الشخص تلقائيا غير صحيح قانونا. فإجراءات الترحيل تخضع للرقابة من الناحيتين الموضوعية والإجرائية. يجب على الإدارة أولا أن تثبت بأدلة القول بأن كل من يحتجز في مركز إعادة التوطين سيرحل

ما إذا كانت الشروط القانونية لاستمرار الاحتجاز الإداري لا تزال قائمة. أي أن ثمة خطي نضال قضائيين مستقلين في الملف الواحد. قرار الاحتجاز الإداري. وموضوع كل من المسارين مختلف: المحكمة الإدارية تراقب مدى مشروعية إجراء الترحيل، وقاضي الجنح يفحص على أنه انتهاء الملف. في حين أن الأجنبي يملك حق رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية ضد قرار الترحيل، والتقدم إلى قاضي الجنح ضد من أشيع الأخطاء في الممارسة العملية تفسير إجراء الإيقاف أو الإحالة إلى المركز

الجوهرية هي ألا ينظر إلى الاحتجاز باعتباره قرارا نهائيا، بل باعتباره حلقة في سلسلة من الإجراءات الإدارية الخاضعة للرقابة المكثفة. الملف، قد يفرج عن الشخص، أو يحول إلى تدابير بديلة، أو يلغى قرار ترحيله، أو تتعزز حقوقه في البقاء بسبب طلب الحماية. المسألة لذا فإن الاحتجاز في مركز أرناؤوط كوي ليس نهاية المطاف، بل كثيرا ما يكون نقطة انطلاق النضال القانوني. فبحسب تفاصيل

من يحال إلى مركز إعادة التوطين في أرناؤوط كوي؟

مديرية إدارة الهجرة في ولاية إسطنبول. وتوجد في إسطنبول أيضا مراكز توزلا، وتشاتالجاإنجه أيز، وبينقيلتش، وسيليمباشا سيليفري. مركز أرناؤوط كوي لإعادة التوطين هو أحد المراكز الرئيسية على الجانب الأوروبي من إسطنبول، ويتبع

إلى مركز توزلا. بيد أن هذا التوزيع ليس قاعدة رسمية؛ إذ قد يتغير مكان الإحالة وفق الطاقة الاستيعابية واعتبارات الأمن واللوجستيات. وشيشلي وكاغيت هانه وساريير وأيوب سلطان إلى مركز أرناؤوط كوي في الغالب. أما المحتجزون في الجانب الأناضولي فيوجهون عادة الجانب الأوروبي من إسطنبول في أحياء مثل باشاك شهير وإيسن يورت وكوتشوك تشكمجه وأفجيلار وبيليك دوزو وغازي عثمان باشا في الممارسة العملية، يحال الأجانب الذين تضبطهم قوات الأمن في

الولاية 48 ساعة. هذه المدد تشكل ضمانات جوهرية لحق الحرية؛ فأي احتجاز فعلي يتم دون مراعاتها يعمق الجدل حول مشروعية الإجراء. إيداع الأجنبي الصادر بحقه قرار احتجاز إداري في مركز إعادة التوطين خلال 48 ساعة. ولا يجوز أن تتجاوز مدة التقييم وإصدار القرار من قبل بموجب المادة 57 من القانون رقم 6458، يجب

مراكز إعادة التوطين في إسطنبول: العناوين وأرقام التواصل

إذا كنت لا تعرف أي مركز أودع فيه ذووك، يمكنك الاتصال بالمراكز التالية للتأكد:

, :109, 00 40 499 0212

أرناؤوط كوي

, :23, 00 40 499 0212 أيز

تشاتالجا إنجه

, , , 00 40 499 0212 بينقيلتش

, , 140. :65, 00 40 499 0212

توزلا

للمعلومات العامة والتوجيه، يقدم خط 157 دعما متعدد اللغات على مدار الساعة.

ما هو الاحتجاز الإداري وما شروط تطبيقه؟

بقرار إداري لغرض تنفيذ إجراءات الترحيل. وقد حددت المادة 57 من القانون رقم 6458 الحالات التي يجوز فيها تطبيق هذا التدبير. الاحتجاز الإداري هو تقييد حرية الأجنبي

ومن لم يغادر تركيا خلال المهلة الممنوحة له دون عذر مقبول، ومن يقدر أنه يشكل تهديدا للنظام العام أو الأمن العام أو الصحة العامة. الإداري يجوز إصداره بحق من يحتمل فراره أو اختفاؤه، ومن انتهك قواعد الدخول أو الخروج من تركيا، ومن استخدم وثائق مزورة أو زائفة، وفقا لذلك، لا يحتجز كل أجنبي صدر بحقه قرار ترحيل احتجازا إداريا تلقائيا؛ غير أن قرار الاحتجاز

هذه النقطة جوهرية: الاحتجاز الإداري ليس القاعدة، بل هو تدبير استثنائي يستلزم مسوغا ملموسا.

مدة الاحتجاز الإداري

عن تقديم المعلومات والوثائق الصحيحة المتعلقة ببلده. أي لا يجوز في أي حال أن تتجاوز مدة الاحتجاز الإداري اثني عشر شهرا إجمالا. بموجب القانون هي ستة أشهر. ولا يجوز التمديد لستة أشهر إضافية إلا إذا تعذر إتمام الإجراءات بسبب عدم تعاون الأجنبي أو امتناعه المدة الأساسية

إمكانية الإفراج بمعزل عن المسارات القضائية؛ لذا يكتسب تقديم المعلومات والوثائق الدالة على انتفاء الحاجة إلى الاحتجاز أهمية بالغة. تقيم الولاية شهريا ما إذا كان استمرار الاحتجاز ضروريا. وإذا دعت الحاجة، لا ينتظر انقضاء الثلاثين يوما. هذا الالتزام بالمراجعة الدورية يتيح فضلا عن ذلك،

التزام الإدارة بالتسبيب: العبارات النمطية غير كافية

هذا الخطر، ولماذا اعتبرت التدابير البديلة غير كافية، وما هو الوضع الأسري والصحي ودرجة الهشاشة والوضع القانوني للشخص في البلاد.

من قبيل مضر بالنظام العام أو يوجد اشتباه بالفرار أو ثمة خطر أمني لا تكفي وحدها. يجب أن يبين الملف على أي وقائع يستند ما يجب مراعاته هنا أن الإدارة ملزمة بتسبيب قرار الاحتجاز الإداري بأسباب ملموسة مخصصة لكل حالة، لا بصيغ إنشائية مجردة. عبارات أهم

مضى. بعبارة أخرى، الاحتجاز الإداري يتجاوز كونه قرار إيداع في المركز؛ فهو تقييد للحرية يجب أن يجتاز اختبار التناسب والفردانية.

إن المادة 57أ المنظمة للتدابير البديلة عن الاحتجاز الإداري واللائحة ذات الصلة جعلا هذا التقييم المخصص أشد إلحاحا من أي وقت

ما هي حقوق الشخص في مركز أرناؤوط كوي؟

مع مسؤولي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واستقبال الزوار والتواصل بقدر معين مع العالم الخارجي. مع ذويه والموثق والممثل القانوني، وإمكانية الوصول إلى خدمات الهاتف، وإمكانية التواصل مع مسؤولي القنصلية، وإمكانية التواصل منها الحصول على الرعاية الصحية الطارئة والأساسية مجانا، والحق في الاستعانة بمحام والتواصل معه باحترام السرية، والتواصل

حقوقه تحت السلطة المطلقة للدولة. بل إن المشرع نص صراحة في المادة 59 من القانون رقم 6458 على جملة من الضمانات الأساسية الأجنبي المحتجز في مركز إعادة التوطين ليس شخصا معلقة

الفرق بين الاعتراف بالحق وممارسته

لذا لا يكفي الرجوع إلى نص القانون وحده فيما يخص مراكز إعادة التوطين؛ بل يجب فحص ما إذا كانت الممارسة تتيح فعلا ممارسة الحق. لكن عدم تبليغه بالقرارات، وقصور دعم الترجمة، وصعوبة الاطلاع على ملفه، وعوائق التواصل، قد تفضي إلى إبطال هذا الحق فعليا.

تكمن المشكلة في الغالب في الفجوة بين الاعتراف بالحق وممارسته بفاعلية. فمثلا، الشخص يملك نظريا حق التواصل مع محاميه، في الواقع العملي،

أي أجل يتقدم بطعنه، وهو أمر قد تترتب عليه عواقب وخيمة من حيث مبدأ الحرية الشخصية والأمان في الدستور وحق اللجوء الفعال. يجب تقديم هذه المعلومات بشكل مباشر له أو لممثله القانوني. وإلا يكون الشخص محروما من حريته دون أن يعلم أمام أي جهة وفي المحكمة الدستورية أيضا، يكتسب إبلاغ المحتجز إداريا بمآل القرار وسبل الطعن ومددها أهمية بالغة. إذا لم يكن الشخص ممثلا بمحام، وفي أحكام

حق المحامي في الاطلاع على الملف

العادلة، والمادتين 6 و13 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. هذا الحق ليس رهينا بإذن الإدارة؛ بل هو جزء مباشر من حق الدفاع.

على الملف داخل مركز إعادة التوطين إلى القانون رقم 6458، والمادة 2 من قانون المحاماة، والمادة 36 من الدستور حق المحاكمة يستند حق المحامي في الاطلاع

الزيارات والتواصل والقواعد العملية داخل المركز

08:00 و17:00. لا يوجد نص صريح في اللوائح يحدد ساعات العمل الرسمية؛ ينصح بالاتصال بالمركز مسبقا للتأكد من المواعيد المحدثة. مواعيد الزيارة: تجري الزيارات في مراكز إعادة التوطين في إسطنبول عموما في أيام الأسبوع بين

الشخصي. غير أنه تتاح له إمكانية التواصل مع الأسرة والمحامي والمسؤولين القنصليين وموظفي عبر الهواتف التي يوفرها المركز. استخدام الهاتف: يحظر على المحتجز استخدام هاتفه

يرافق الشخص بحراسة إلى أقرب ماكينة صراف آلي فحسب. لذا يفضل أن يرتب ذوو المحتجز الدفعات مباشرة عبر المركز أو المحامي. النقد والمعاملات المالية: لا يسمح للمحتجز بحيازة نقد. ولا يسمح للموظفين بالسماح بسحب الأموال دون وكالة رسمية؛ وفي حال الإلحاح

والمتعلقات الشخصية: يجوز للأسرة تسليم الملابس والاحتياجات الشخصية الأساسية بعد إخضاعها لفحص أمني وفق اشتراطات المركز. تسليم الملابس

كيف يعمل قرار الترحيل ومتى يمكن وقفه؟

غير أن إصداره يستلزم إثبات موضوعي بأن الشخص ينتمي إلى إحدى الفئات المنصوص عليها في المادة 54 من القانون رقم 6458. قرار الترحيل هو إجراء إداري تصدره الولاية.

فيها لخطر الإعدام أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة ليست مجرد مسألة قانون الأجانب؛ بل تشكل مشكلة حقوقية مطلقة. تفرض المادة 55 من القانون ذاته حظر الترحيل أو تقييده بالنسبة لبعض الأجانب. ولا سيما أن مسألة إعادة الأشخاص إلى بلدان يتعرضون في المقابل،

الطعن في قرار الترحيل أمام المحكمة الإدارية

قرار الترحيل هو رفع دعوى إلغاء أمام المحكمة الإدارية خلال 7 أيام من تاريخ التبليغ. هذا الأجل مسقط للحق. سبيل الطعن في

تقدم في الغالب للشخص المحتجز في المركز هي: تحقق فورا مما إذا كان قد أبلغ بقرار الترحيل وما إذا كان أجل رفع الدعوى قد بدأ يسري. مراعاة موافقة الأجنبي، لا ينفذ قرار الترحيل كقاعدة عامة طوال مدة الطعن أو حتى صدور الحكم النهائي في الدعوى. لذا فإن أهم نصيحة الضمانة الجوهرية في منظومة القانون هي: مع

كان الأجنبي قد فهم المضمون فعلا. فالإشعارات التي تتم دون ترجمة أو شرح أو في ظروف تعذر فيها الوصول إليها تثير جدلا قانونيا جديا. من أبرز الإشكاليات في الممارسة العملية ما إذا كان التبليغ قد جرى وفق الأصول القانونية وما إذا

المسارات تسير بالتوازي

ينهي الاحتجاز الإداري من تلقاء نفسه. في المقابل، الطعن أمام قاضي الجنح لا يلغي قرار الترحيل تلقائيا. أي أن المسارين يسيران بالتوازي. استمرار الاحتجاز الإداري شيء، وتنفيذ إجراء الترحيل شيء آخر. رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية لا

على الطعن في الاحتجاز الإداري وحده لا يكفي في الغالب؛ لأنه حتى لو رفع الاحتجاز، قد يعاد احتجاز الشخص ما دام قرار الترحيل ساريا. الإدارية لإلغاء قرار الترحيل، وخط قاضي الجنح لرفع الاحتجاز الإداري المقيد للحرية، وذلك في آن واحد. فالاقتصار في الممارسة العملية التمثيل القانوني الناجح يستلزم بناء خط المحكمة

مقارنة بين المسارين القانونيين

عامة الطعن لا يوقف الاحتجاز تلقائيا؛ يرتفع بقرار القاضي موضوع الرقابة: مشروعية إجراء الترحيل شروط استمرار الاحتجاز الإداري للحق غير مقيد بأجل طوال مدة الاحتجاز مدة البت: مسار التقاضي يبت القاضي خلال 5 أيام الأثر: توقف الدعوى الترحيل كقاعدة قرار الترحيل قرار الاحتجاز الإداري جهة الطعن: المحكمة الإدارية قاضي الجنح الأجل: 7 أيام من التبليغ مسقط

كيف يطعن في قرار الاحتجاز الإداري؟

الرئيسية التي تتيح الرقابة السريعة على مشروعية الاحتجاز الإداري. يبت قاضي الجنح في الطعن خلال خمسة أيام ويكون قراره قطعيا. الإداري هي قاضي الجنح. وهذا أمر بالغ الوضوح وإن كثر الخلط فيه في الممارسة. هذا الطعن لا يوقف الاحتجاز تلقائيا، لكنه الآلية القضائية جهة الطعن في قرار الاحتجاز

للطعن في مشروعية قرار الاحتجاز الإداري. لذا يجب على الأجنبي أو محاميه استخدام هذا المسار في الوقت المناسب وبالحجج الصحيحة. قبلت المحكمة الدستورية مسار الطعن أمام قاضي الجنح باعتباره سبيلا فعالا

ما الذي يجب أن يتضمنه طعن فعال أمام قاضي الجنح؟

التدابير البديلة، وهل ثمة قصور من جانب الإدارة في تقدم إجراءات الترحيل، وقصور في التبليغات، وهل التزمت الإدارة بالتقييم الشهري. الإفراج عني. يجب توضيح لماذا لا يوجد خطر فرار، ووجود عنوان ثابت أو روابط أسرية، والحالة الصحية ودرجة الهشاشة، ولماذا تكفي لا يكفي في طعن قاضي الجنح مجرد القول أطلب

حق التقدم بطعن جديد: الملف لا يغلق أبدا

على جواز السفر، أو تبين أن إجراء الترحيل لا يتقدم فعليا، أو نشأت وقائع جديدة تتيح التحول إلى تدابير بديلة جاز تقديم طعن جديد. شروط استمرار الاحتجاز الإداري. رفض الطعن الأول لا يعني إغلاق الملف. فإذا ساءت حالة الشخص الصحية، أو توقف مسار الحصول ضمانة بالغة الأهمية هي إمكانية التقدم بطعن جديد أمام قاضي الجنح عند زوال أو تغير

البديل ممكن؟ هل استوفيت أصول التبليغ والتسبيب؟ وكثير من الطعون الناجحة تحرز نتائجها بفضل هذا النهج المتعدد الأبعاد تحديدا. هنا هو ألا يناقش الاحتجاز الإداري من زاوية هل هو قائم أم لا فحسب، بل من زاوية هل لا يزال ضروريا؟ هل هو متناسب؟ هل التدبير الدور الرئيسي للمحامي

لماذا باتت التدابير البديلة عن الاحتجاز الإداري أهم من أي وقت مضى؟

فالمادة 57أ من القانون رقم 6458 واللائحة الصادرة استنادا إليها تثبتان بوضوح أن الاحتجاز الإداري لم يعد تدبيرا يطبق بصورة آلية. أحد أبرز التحولات في قانون الأجانب التركي خلال السنوات الأخيرة هو بروز التدابير البديلة عن الاحتجاز الإداري.

المجتمع، والكفالة، والمراقبة الإلكترونية. يجوز تطبيق أحد هذه التدابير أو عدد منها معا، مما يتيح إدارة الإجراءات دون تقييد كامل للحرية. في عنوان محدد، والالتزام بالإبلاغ الدوري التوقيع، والعودة القائمة على الأسرة، والاستشارة في إطار العودة، والعمل التطوعي لصالح التدابير البديلة هي الإقامة

وحدة الأسرة، والهشاشة النفسية، والتاريخ الصدمي، أو معلومات الإقامة المنتظمة كلها قد توضع في صلب طلب التدبير البديل. أو في وضع هش، وسنه، وحالته الصحية، وجنسه، ووضعه الأسري. وهذا يعني أن: الحمل، والأمراض المزمنة، ووجود أطفال، وضمان لا سيما أن اللائحة الخاصة بالتدابير البديلة عن الاحتجاز الإداري تستحق الانتباه؛ إذ تلزم بمراعاة ما إذا كان الشخص ذا احتياجات خاصة

أقوى الحجج القانونية: التزام الإدارة بالتسبيب الملموس

ذوي العنوان الثابت، وأسرهم المقيمة في تركيا، والمحتاجين إلى متابعة صحية منتظمة، والذين لديهم أطفال، أو الذين هم في وضع هش. نمطية، أمكن المجادلة بجدية في تناسب الاحتجاز الإداري. لا سيما أن طلب التدبير البديل أصبح مسارا قانونيا ملموسا جدا لصالح الأجانب العملية هو ما إذا كانت الإدارة قد أوضحت بالدليل لماذا اعتبرت التدبير البديل غير كاف. فإذا خلا الملف من هذا التقييم أو اكتفى بعبارات أحد أقوى الحجج أمام المحامين في الممارسة

التوقيع الدوري أو الإقامة الإلزامية أو تدبير بديل آخر؟ هذا السؤال في الممارسة القانونية الراهنة بات من الأسئلة المحورية لا الثانوية. في مركز أرناؤوط كوي على إلغاء قرار الترحيل. بل ينبغي طرح السؤال التالي أيضا: لماذا يجب أن أبقى في المركز؟ لماذا لا يكفي لذا يجب ألا تقتصر استراتيجية الدفاع عن المحتجزين

ماذا يفعل ذوو المحتجز في مركز أرناؤوط كوي؟

قواعد التواصل مع المركز ومواعيد الزيارة. سادسا خطط للاحتياجات المالية عبر القناة الصحيحة عبر المحامي أو قنوات المركز الرسمية. الأجانب. رابعا أعد الوثائق من جواز سفر وهوية ووثيقة إقامة وعقد إيجار ومستندات الوضع الأسري والتقارير الطبية. خامسا تعرف على أم كلاهما؟ احصل على نسخ من القرارات. ثانيا لا تفوت أجل السبعة أيام. ثالثا تواصل في أقرب وقت ممكن مع محام متخصص في قانون في مركز أرناؤوط كوي، فالخطوات التي يجب اتباعها هي أولا تعرف على القرارات الصادرة هل يوجد قرار ترحيل؟ قرار احتجاز إداري؟ إذا كان أحد ذويك محتجزا

أسئلة شائعة

ما هو الاحتجاز الإداري؟

هو تقييد حرية الأجنبي بقرار إداري بصورة مؤقتة أثناء تنفيذ إجراءات الترحيل. ليس عقوبة، بل تدبير إداري.

هل يحتجز كل شخص في مركز إعادة التوطين؟

كل أجنبي تتخذ بحقه إجراءات تلقائيا. يجب على الإدارة إيراد مسوغ ملموس والتصرف وفق مبدأ التناسب. لا. لا يحتجز

هل يرحل فورا من يحتجز في المركز؟

لا. وإن كان هذا الانطباع سائدا، إلا أنه قانونا لا تنتهي كل قضية بالترحيل المباشر قبل استنفاد سبل الطعن وإتمام الإجراءات.

هل يحق للمحتجز في مركز إعادة التوطين الاستعانة بمحام؟

نعم. للأجنبي حق الوصول إلى محام والتواصل معه. وهذا الحق من أهم ضمانات حق اللجوء الفعال.

كيف يطعن في قرار الاحتجاز الإداري؟

هذا الطعن غير مقيد بأجل؛ ويبت القاضي فيه خلال خمسة أيام وقراره قطعي. يتيح هذا الطعن الرقابة على مشروعية الاحتجاز الإداري. يرفع الطعن في قرار الاحتجاز الإداري إلى قاضي الجنح.

أين يطعن في قرار الترحيل؟

لماذا يهم طلب التدبير البديل؟ لأن العملية يمكن إدارتها دون الإبقاء على الاحتجاز. هل ظروف الاحتجاز تخضع للرقابة القانونية؟ نعم. أقرب وقت. هل طعن قاضي الجنح ودعوى المحكمة الإدارية يخدمان الغرض ذاته؟ لا، الأول يراقب الاحتجاز والثاني يراقب قرار الترحيل. قد تتخذ بعض الإجراءات لكن ادعاء الحماية يؤثر على المسار. ما أهم خطوة أولى؟ التعرف على القرارات الصادرة والتواصل مع محام في هل يجوز الترحيل إلى بلد فيه خطر التعذيب؟ كقاعدة لا، بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية. هل يمكن احتجاز من له طلب حماية دولية؟ ممكن؛ يجب إجراء الدفعات عبر المحامي أو القنوات الرسمية. هل يكفي كل ادعاء بالنظام العام للترحيل؟ لا، يجب تسبيبه بوقائع ملموسة. بالقرارات؟ نعم، وإلا تثار إشكالية عدم المشروعية. هل يمكن التواصل مع الأسرة؟ نعم. هل يمكن إرسال أموال؟ إيداع النقد المباشر غير نعم، كالإقامة في عنوان محدد والتوقيع والكفالة والمراقبة الإلكترونية. هل للمحتجز الحق في الرعاية الصحية؟ نعم. هل يجب إبلاغ الأجنبي هل مدة الاحتجاز الإداري غير محدودة؟ لا. مقيدة بستة أشهر قابلة للتمديد لستة أشهر كحد أقصى. هل يمكن للإدارة تطبيق تدبير أخف؟ وقرار الاحتجاز الإداري شيء واحد؟ لا. قرار الترحيل يتعلق بإخراج الشخص من تركيا، أما قرار الاحتجاز الإداري فتدبير إداري مستقل. ترفع دعوى الإلغاء ضد قرار الترحيل أمام المحكمة الإدارية خلال 7 أيام من التبليغ. هل قرار الترحيل

خاتمة: لحظة الاحتجاز هي بداية النضال القانوني

قرار الاحتجاز الإداري، ودعوى الإلغاء أمام المحكمة الإدارية ضد قرار الترحيل، كلاهما يستلزم معرفة واسعة بالتشريعات وخبرة عملية رفيعة. إعادة التوطين ليست نهاية النضال القانوني، بل هي بالضبط اللحظة التي يبلغ فيها هذا النضال أشد حالاته. فالطعن أمام قاضي الجنح في لحظة الاحتجاز في مركز

لذويك المحتجز في مركز أرناؤوط كوي، والطعن في قرار الاحتجاز الإداري، ودعوى الإلغاء ضد قرار الترحيل، وطلبات التدابير البديلة.

نقدم في الدعم القانوني في تحديد الوضع القانوني

0543 674 84 09 . : .905436748409

اگر به مرکز بازگشت آرناوودکوی منتقل شدید چه باید بکنید؟ راهنمای ۲۰۲۶

مشخصی وابسته نیست و قاضی ظرف ۵ روز تصمیم می‌گیرد. در اسرع وقت با یک وکیل متخصص حقوق اتباع خارجی تماس بگیرید. روند اخراج را متوقف می‌کند. ۳ علیه تصمیم بازداشت اداری به دادگاه کیفری صلح مراجعه کنید این درخواست به مهلت زمانی اداری، یا هر دو. ۲ اگر تصمیم اخراج به شما ابلاغ شده، ظرف ۷ روز در دادگاه اداری دادخواست ابطال ثبت کنید؛ این دعوا معمولا اخراج شما نیست. سه کار باید انجام دهید: ۱ بدانید چه تصمیماتی درباره شما گرفته شده است تصمیم اخراج، تصمیم بازداشت پاسخ کوتاه: انتقال به مرکز بازگشت آرناوودکوی به معنای

مرحله حقوق تبعه خارجی پایان نیافته است؛ برعکس، این دوره‌ای است که ضمانت‌های حقوقی باید با بیشترین شدت به کار گرفته شوند. با یکدیگر اشتباه گرفته می‌شوند. در حالی که انتقال به مرکز بازگشت اغلب نشان‌دهنده آغاز بعد اداری و عملی روند اخراج است، اما در این اخراج، تصمیم بازداشت اداری یا در برخی موارد تعهدات جایگزین بازداشت اداری اعمال شده است یا خیر. در عمل، این مفاهیم غالبا بسیاری از افراد، به تنهایی به معنای «اخراج فوری» نیست. از نظر حقوقی، موضوع اصلی اینجا این است که آیا درباره شخص تصمیم انتقال یک تبعه خارجی به مرکز بازگشت آرناوودکوی، برخلاف تصور

اداری وابسته به قواعد شکلی سختگیرانه‌ای مانند تصمیم مستدل، ابلاغ، دسترسی به وکیل، ارزیابی ماهانه و نظارت قضایی است. شخص نه به عنوان «مجرم»، بلکه در چارچوب یک اقدام اداری نگهداری می‌شود. این تمایز بسیار مهم است؛ زیرا مشروعیت بازداشت یا امنیت عمومی خطرناک تشخیص می‌دهد. اما بازداشت اداری نباید مانند بازداشت موقت در حقوق کیفری در نظر گرفته شود. در اینجا نیست؛ بلکه اجرای درست روند اخراج، جلوگیری از فرار یا مفقود شدن شخص، و کنترل مواردی است که اداره از منظر نظم عمومی و حمایت بین‌المللی ، بازداشت اداری یک تدبیر حفاظتی است که آزادی تبعه خارجی را محدود می‌کند. هدف این تدبیر مجازات بر اساس قانون شماره ۶۴۵۸ درباره اتباع خارجی

تصمیمات اداری‌ای درباره او وجود دارد، و کدام راه‌های شکایت باید فورا علیه این تصمیمات استفاده شوند. جوهر مسئله همین است. انتقال به مرکز بازگشت آرناوودکوی، از نظر حقوقی سه موضوع را همزمان مطرح می‌کند: چرا شخص به مرکز منتقل شده، چه

در مرکز، اعتراض به تصمیم اخراج، درخواست به دادگاه کیفری صلح و تعهدات جایگزین را در پرتو رویه به‌روز سال ۲۰۲۶ بررسی می‌کنیم. فرآیندهای حقوقی که اتباع خارجی منتقل‌شده به مرکز بازگشت آرناوودکوی و نزدیکان آن‌ها باید بدانند شرایط بازداشت اداری، حقوق در این راهنما، تمام

آیا انتقال به مرکز بازگشت آرناوودکوی به معنای اخراج است؟

اخراج نیست. ابتدا باید بررسی شود که آیا درباره شخص تصمیم اخراج، تصمیم بازداشت اداری یا تعهد جایگزین اعمال شده است یا خیر. خیر. انتقال به مرکز بازگشت به تنهایی به معنای

اداری نیست؛ بلکه از منظر قانون اساسی، کنوانسیون اروپایی حقوق بشر و اصل عدم اعاده، مسئله‌ای جدی در حوزه حقوق بنیادین است. بسیار دقیقی می‌شود. به‌ویژه موضوع فرستادن شخص به کشورهایی با خطر شکنجه، رفتار نامناسب یا خطر جانی، تنها موضوع صلاحدید شخص جزو یکی از گروه‌های حمایت‌شده در ماده ۵۵ باشد، صدور تصمیم اخراج علیه او یا از نظر قانونی ممنوع است یا مشمول ارزیابی باید به‌طور مشخص نشان دهد که تبعه خارجی مشمول یکی از دلایل اخراج مذکور در ماده ۵۴ قانون شماره ۶۴۵۸ است. علاوه بر این، اگر خواهد شد، از نظر حقوقی درست نیست. زیرا روند اخراج، هم از نظر ماهوی و هم شکلی، یک فرآیند اداری قابل نظارت است. اداره ابتدا گفتن اینکه هر کسی به مرکز بازگشت منتقل شود به‌طور خودکار اخراج

می‌کند که آیا شرایط قانونی برای ادامه بازداشت اداری وجود دارد یا خیر. یعنی در همان پرونده دو خط مبارزه قضایی جداگانه وجود دارد. کند. موضوع این دو مسیر متفاوت است. دادگاه اداری اساسا مشروعیت اقدام اخراج را بررسی می‌کند. دادگاه کیفری صلح نیز بررسی می‌تواند علیه تصمیم اخراج در دادگاه اداری دادخواست ثبت کند؛ و علیه تصمیم بازداشت اداری می‌تواند به دادگاه کیفری صلح مراجعه

رایج‌ترین اشتباهات در عمل، تفسیر عملیات دستگیری یا انتقال به مرکز به‌عنوان «پرونده دیگر بسته شده» است. در حالی که تبعه خارجی یکی از

که انتقال به مرکز را نه به‌عنوان «تصمیم نهایی»، بلکه به‌عنوان بخشی از زنجیره‌ای از اقدامات اداری قابل نظارت شدید در نظر بگیریم. جایگزین منتقل شود، تصمیم اخراج او لغو شود یا به دلیل درخواست حمایت، حق ماندن در کشور تقویت شود. موضوع اصلی این است پایان روند نیست؛ اغلب برعکس، نقطه آغاز مبارزه حقوقی است. بسته به محتوای پرونده، شخص ممکن است آزاد شود، به تعهد بنابراین انتقال به مرکز بازگشت آرناوودکوی،

چه کسانی به مرکز بازگشت آرناوودکوی منتقل می‌شوند؟

استانبول فعالیت می‌کند. در سطح استانبول همچنین مراکز توزلا، چاتالجااینجه‌گیز، بین‌کیلیچ و سلیم‌پاشا سیلیوری نیز وجود دارند. مرکز بازگشت آرناوودکوی یکی از مراکز اصلی بازگشت در بخش اروپایی استانبول است و زیر نظر اداره کل مهاجرت استان

این تقسیم‌بندی یک قاعده رسمی نیست؛ محل انتقال بسته به ظرفیت، امنیت و برنامه‌ریزی لجستیکی اداره مهاجرت می‌تواند تغییر کند. بازگشت آرناوودکوی منتقل می‌شوند. کسانی که در بخش آسیایی دستگیر می‌شوند معمولا به مرکز بازگشت توزلا هدایت می‌شوند. اما آوجیلار، بیلیک‌دوزو، غازی‌عثمان‌پاشا، شیشلی، کاغیت‌خانه، ساری‌یر، ایوپ‌سلطان توسط پلیس دستگیر می‌شوند، غالبا به مرکز در عمل، اتباع خارجی که در بخش اروپایی استانبول در مناطقی مانند باشاک‌شهیر، اسن‌یورت، کوچوک‌چکمجه،

درباره تبعه خارجی دستگیرشده نیز نمی‌تواند از ۴۸ ساعت تجاوز کند. این مهلت‌ها از نظر حق آزادی، ضمانت‌های حیاتی هستند. او تصمیم بازداشت اداری گرفته شده باید ظرف ۴۸ ساعت به مرکز بازگشت منتقل شود. مدت زمان ارزیابی و تصمیم‌گیری استانداری بر اساس ماده ۵۷ قانون ، تبعه خارجی که درباره

مراکز بازگشت در استانبول: آدرس و اطلاعات تماس

, :109, 00 40 499 0212

آرناوودکوی

, :23, 00 40 499 0212

چاتالجا اینجه‌گیز

بین‌کیلیچ 0212 499 00 40 , , ,

, , 140. :65, 00 40 499 0212

توزلا

برای اطلاعات عمومی و راهنمایی، خط 157 به‌صورت ۲۴ ساعته و چندزبانه پشتیبانی ارائه می‌دهد.

بازداشت اداری چیست و در چه شرایطی اعمال می‌شود؟

به‌منظور اجرای روند اخراج است. ماده ۵۷ قانون شماره ۶۴۵۸ به‌طور صریح شرایطی را که این تدبیر می‌تواند اعمال شود، برشمرده است. بازداشت اداری، محدود کردن آزادی تبعه خارجی از طریق یک تصمیم اداری

ترک ترکیه خارج نشده‌اند، کسانی که تهدیدی برای نظم عمومی، امنیت عمومی یا سلامت عمومی تشخیص داده می‌شوند صادر شود. خروج از ترکیه را نقض کرده‌اند، کسانی که از مدارک جعلی یا نادرست استفاده کرده‌اند، کسانی که بدون عذر موجه در مهلت داده‌شده برای بازداشت اداری نمی‌شوند؛ اما تصمیم بازداشت اداری می‌تواند درباره کسانی که خطر فرار یا مفقود شدن دارند، کسانی که قوانین ورود یا بر این اساس، همه افرادی که تصمیم اخراج درباره‌شان گرفته شده،

این نکته مهم است: بازداشت اداری قاعده نیست؛ بلکه تدبیری استثنایی و مبتنی بر دلیل مشخص است.

مدت زمان بازداشت اداری چقدر است؟

نباشد، حداکثر شش ماه دیگر تمدید امکان‌پذیر است. یعنی بازداشت اداری در هیچ شرایطی نمی‌تواند از مجموع دوازده ماه تجاوز کند. است. تنها در صورتی که تکمیل فرآیندها به دلیل عدم همکاری تبعه خارجی یا ارائه نکردن اطلاعات و مدارک صحیح درباره کشورش ممکن بر اساس قانون، مدت اصلی شش ماه

در صورت لزوم، منتظر گذشت سی روز نمی‌مانند. این تعهد ارزیابی منظم، امکان آزادی مستقل از مسیرهای قضایی را فراهم می‌کند. همچنین لزوم ادامه بازداشت اداری هر ماه توسط استانداری ارزیابی می‌شود.

تعهد اداره به ارائه دلیل: عبارات کلیشه‌ای کافی نیست

چرا تدابیر جایگزین ناکافی تشخیص داده شده‌اند، و وضعیت خانوادگی، سلامت، آسیب‌پذیری و موقعیت شخص در کشور چگونه است. دارد» یا «خطر امنیتی موجود است» به تنهایی کافی نیست. باید در پرونده نشان داده شود که این خطر بر چه واقعیت‌هایی استوار است، با قالب‌های انتزاعی، بلکه با دلایل مشخص و شخصی‌سازی‌شده بنا کند. عباراتی مانند «از نظر نظم عمومی مضر است»، «ظن فرار وجود نکته مهمی که باید مورد توجه قرار گیرد این است که اداره موظف است تصمیم بازداشت اداری را نه

بازداشت اداری فراتر از یک «تصمیم انتقال به مرکز» است؛ محدودیتی برای آزادی است که باید از آزمون تناسب و فردی‌سازی عبور کند. بازداشت اداری را تنظیم می‌کند و آیین‌نامه مربوطه، این ارزیابی شخصی‌سازی‌شده را اکنون اهمیت بیشتری بخشیده‌اند. به عبارت دیگر، ماده ۵۷ که تعهدات جایگزین

شخص در مرکز بازگشت آرناوودکوی چه حقوقی دارد؟

تماس با کارکنان کمیساریای عالی سازمان ملل متحد برای پناهندگان ، و پذیرش ملاقات‌کننده و تماس محدود با دنیای بیرون. دسترسی به نزدیکان و دفتر اسناد رسمی و نماینده قانونی، دسترسی به خدمات تلفنی، امکان ملاقات با مقامات کنسولی، امکان برشمرده است از جمله دسترسی رایگان به خدمات بهداشتی فوری و اساسی، حق دسترسی و ملاقات با وکیل با رعایت اصل محرمانگی، مطلق تحت تصرف دولت معلق شده باشد. برعکس، قانون‌گذار در ماده ۵۹ قانون برخی ضمانت‌های اساسی را به‌طور صریح تبعه خارجی که به مرکز بازگشت منتقل شده، شخصی نیست که حقوقش به‌طور

تفاوت میان به‌رسمیت‌شناختن حق و استفاده از آن

مراکز بازگشت تنها نگاه کردن به متن قانون کافی نیست؛ باید بررسی شود که آیا رویه عملی واقعا استفاده از حق را ممکن می‌سازد یا خیر. بودن پشتیبانی ترجمه، دشواری دسترسی به محتوای پرونده یا موانع ارتباطی می‌تواند این حق را عملا بی‌اثر کند. به همین دلیل، درباره و «استفاده مؤثر از حق» آشکار می‌شود. برای مثال، شخص در تئوری حق ملاقات با وکیل خود را دارد؛ اما عدم ابلاغ تصمیمات، ناکافی در عمل، مشکل غالبا در تفاوت میان «به‌رسمیت‌شناختن حق»

زیادی دارد. اگر شخص توسط وکیل نمایندگی نمی‌شود، این اطلاع‌رسانی باید مستقیما به خود تبعه خارجی یا نماینده قانونی او انجام شود. در تصمیمات دادگاه قانون اساسی نیز، اطلاع‌رسانی نتیجه تصمیم، روش‌های اعتراض و مهلت‌ها به شخص تحت بازداشت اداری اهمیت

حق بررسی پرونده توسط وکیل

و مواد ۶ و ۱۳ کنوانسیون اروپایی حقوق بشر استوار است. این حق به اجازه اداره وابسته نیست؛ بخشی مستقیم از حق دفاع است. پرونده توسط وکیل در مرکز بازگشت، بر پایه قانون شماره ۶۴۵۸، ماده ۲ قانون وکالت، ماده ۳۶ قانون اساسی حق محاکمه عادلانه حق بررسی

ملاقات، ارتباط و قواعد عملی در مرکز

و وسایل شخصی: خانواده‌ها می‌توانند با گذراندن کنترل امنیتی تعیین‌شده توسط مرکز، لباس و نیازهای اساسی شخصی را تحویل دهند. نمی‌دهند. به همین دلیل، عملی‌تر است که نزدیکان پرداخت‌هایی به نام شخص مستقیما از طریق مرکز یا وکیل ترتیب دهند. تحویل لباس تراکنش‌های نقدی‌مالی: نگهداری پول نقد توسط تبعه خارجی مقیم مرکز مجاز نیست. کارکنان بدون وکالت‌نامه اجازه برداشت پول ممنوع است. اما امکان تماس با خانواده، وکیل، مقام کنسولی و کارمند از طریق تلفن‌های ارائه‌شده توسط مرکز فراهم می‌شود. ساعات به‌روز را با تماس مستقیم با مرکز مربوطه تأیید کنید. استفاده از تلفن: استفاده شخص منتقل‌شده به مرکز از تلفن همراه خودش

مراکز بازگشت استانبول، ملاقات‌ها به‌طور کلی روزهای کاری هفته از ساعت ۰۸:۰۰ تا ۱۷:۰۰ انجام می‌شود. توصیه می‌شود پیش از مراجعه، ساعات ملاقات: در

تصمیم اخراج چگونه اجرا می‌شود و در چه مواردی می‌تواند متوقف شود؟

تصمیم، باید با داده‌های مشخص پرونده نشان داده شود که شخص در یکی از دسته‌های مذکور در ماده ۵۴ قانون شماره ۶۴۵۸ قرار دارد. تصمیم اخراج، یک اقدام اداری است که توسط استانداری اتخاذ می‌شود. اما برای اتخاذ این

یا تحقیرآمیز مواجه‌اند، موضوع تنها یک مسئله حقوق اتباع خارجی نیست؛ بلکه یک مسئله حقوق بشری با ماهیت مطلق است. ممنوعیت یا محدودیت اخراج قائل می‌شود. به‌ویژه درباره افرادی که در کشور مقصد با خطر مجازات اعدام، شکنجه، رفتار غیرانسانی در مقابل، ماده ۵۵ همان قانون برای برخی اتباع خارجی

دعوا در دادگاه اداری علیه تصمیم اخراج

رضایت تبعه خارجی، در طول مهلت دادخواهی یا در صورت مراجعه به مسیر قضایی تا پایان دادرسی، اقدام اخراج معمولا اجرا نمی‌شود. در دادگاه اداری ظرف ۷ روز از ابلاغ تصمیم است. این مهلت سقوط‌کننده حق است. ضمانت مهم در نظام قانونی این است که با حفظ راه شکایت علیه تصمیم اخراج، ثبت دادخواست ابطال

دو فرآیند به‌طور موازی پیش می‌روند

دادگاه اداری برای ابطال تصمیم اخراج و هم خط دادگاه کیفری صلح برای رفع بازداشت اداری محدودکننده آزادی را همزمان برقرار کند. صلح نیز تصمیم اخراج را به‌طور خودکار از بین نمی‌برد. یعنی دو فرآیند به‌طور موازی پیش می‌روند. نمایندگی حقوقی موفق باید هم خط دیگری. دعوای ثبت‌شده در دادگاه اداری خودبه‌خود بازداشت اداری را پایان نمی‌دهد. در مقابل، درخواست ثبت‌شده در دادگاه کیفری ادامه بازداشت اداری یک موضوع است؛ اجرای اقدام اخراج موضوع

مقایسه دو راه حقوقی

دادگاه کیفری صلح، وابسته به مهلت نیست، قاضی ظرف ۵ روز تصمیم می‌گیرد، درخواست خودبه‌خود بازداشت را متوقف نمی‌کند. سقوط‌کننده حق، دعوا معمولا اخراج را متوقف می‌کند، موضوع نظارت‌شده مشروعیت اقدام اخراج. تصمیم بازداشت اداری: مرجع تصمیم اخراج: مرجع درخواست دادگاه اداری، مهلت ۷ روز از ابلاغ

چگونه به تصمیم بازداشت اداری اعتراض کنیم؟

حقوقی بازداشت اداری را بررسی می‌کند. قاضی دادگاه کیفری صلح بررسی را ظرف پنج روز به پایان می‌رساند و تصمیم او قطعی است. روشن است. این درخواست به‌طور خودکار بازداشت اداری را متوقف نمی‌کند؛ اما اصلی‌ترین مکانیزم قضایی است که به‌سرعت مبانی مرجع درخواست علیه تصمیم بازداشت اداری، دادگاه کیفری صلح است. این موضوع، هرچند در عمل اغلب اشتباه گرفته می‌شود، کاملا

قانون اساسی، راه اعتراض به دادگاه کیفری صلح را از نظر نظارت بر مشروعیت تصمیم بازداشت اداری، یک راه شکایت مؤثر می‌داند. دادگاه

یک درخواست مؤثر به دادگاه کیفری صلح باید شامل چه چیزهایی باشد؟

بود، آیا در عدم پیشرفت روند اخراج تقصیری از سوی اداره وجود دارد، نواقص ابلاغیه، آیا تعهد ارزیابی ماهانه رعایت شده است یا خیر. فرار وجود ندارد، وجود آدرس ثابت یا پیوندهای خانوادگی، مشکلات سلامتی و وضعیت آسیب‌پذیری، چرا تعهدات جایگزین کافی خواهد در درخواست به دادگاه کیفری صلح، فقط گفتن «درخواست آزادی دارم» کافی نیست. موارد زیر باید به‌طور مفصل مطرح شوند: چرا خطر

حق درخواست مجدد: پرونده هرگز بسته نمی‌شود

شرایط ادامه بازداشت اداری، ضمانتی بسیار مهم است. حتی اگر اعتراض اول رد شده باشد، این به معنای بسته شدن پرونده نیست. امکان مراجعه مجدد به دادگاه کیفری صلح با ادعای از بین رفتن یا تغییر

ابلاغ و دلیل کامل است؟» مورد بحث قرار دهد. بخش مهمی از اعتراض‌های موفق دقیقا به لطف همین رویکرد چندلایه نتیجه می‌دهند. را نه تنها با سؤال «موجود است یا نه»، بلکه با سؤالات «آیا هنوز ضروری است، آیا متناسب است، آیا جایگزین امکان‌پذیر است، آیا روش نقش اصلی وکیل در اینجا این است که بازداشت اداری

چرا تعهدات جایگزین بازداشت اداری اکنون اهمیت بیشتری دارند؟

و آیین‌نامه صادرشده بر اساس این ماده، به‌روشنی نشان می‌دهند که بازداشت اداری دیگر تدبیری نیست که به‌طور خودکار اعمال شود.

تحولات سال‌های اخیر در حقوق اتباع خارجی ترکیه، پررنگ‌تر شدن تعهدات جایگزین بازداشت اداری است. ماده ۵۷ قانون یکی از مهم‌ترین

یک یا چند مورد از این تدابیر می‌تواند همزمان اعمال شود و امکان مدیریت روند را بدون محدود کردن کامل آزادی فراهم می‌کند.

تعهد اعلام حضور امضا، بازگشت خانواده‌محور، مشاوره بازگشت، خدمت داوطلبانه به نفع عموم، تأمین وثیقه، ردیابی الکترونیکی. تعهدات جایگزین عبارت‌اند از اقامت در آدرس مشخص،

قوی‌ترین استدلال حقوقی: تعهد اداره به مستندسازی

یا در وضعیت آسیب‌پذیر قرار دارند، درخواست تعهد جایگزین دیگر یک راه حقوقی نظری نیست، بلکه بسیار مشخص و عملی است. بردن است. به‌ویژه برای اتباع خارجی که آدرس ثابت دارند، خانواده‌شان در ترکیه است، نیاز به پیگیری منظم سلامت دارند، فرزند دارند ارزیابی در پرونده وجود نداشته باشد یا فقط از عبارات کلیشه‌ای استفاده شده باشد، تناسب بازداشت اداری به‌طور جدی قابل زیر سؤال استدلال‌های وکلا در عمل این است که آیا اداره توانسته دلیل ناکافی بودن تدبیر جایگزین را به‌طور مشخص مستند کند یا خیر. اگر این یکی از قوی‌ترین

باید این سؤال هم مطرح شود که «چرا باید در مرکز نگه داشته شوم؛ چرا تعهد امضا، الزام اقامت یا جایگزین دیگری کافی نیست؟» همین دلیل، استراتژی دفاع برای افراد منتقل‌شده به مرکز بازگشت آرناوودکوی نباید فقط بر «لغو تصمیم اخراج» متمرکز باشد. همچنین به

نزدیکان افرادی که در مرکز بازگشت آرناوودکوی هستند چه باید بکنند؟

قواعد ارتباط با مرکز را یاد بگیرید و ساعات ملاقات را تأیید کنید. ششم نیازهای نقدی را از کانال درست از طریق وکیل برنامه‌ریزی کنید. چهارم مدارک را آماده کنید از جمله پاسپورت، کارت شناسایی، مدرک اقامت، قرارداد اجاره، مدارک خانوادگی و گزارش‌های پزشکی. پنجم تهیه کنید. دوم مهلت ۷ روزه دادخواهی را از دست ندهید. سوم در اسرع وقت با وکیلی باتجربه در حوزه حقوق اتباع خارجی تماس بگیرید. آرناوودکوی منتقل شده، مراحلی که باید دنبال کنید عبارت‌اند از: اول بدانید چه تصمیماتی گرفته شده است و نمونه تصمیمات را اگر نزدیک شما به مرکز بازگشت

سؤالات متداول

کردن موقت آزادی تبعه خارجی از طریق تصمیم اداری در طول اجرای روند اخراج است. این مجازات نیست، بلکه یک تدبیر اداری است. بازداشت اداری چیست؟ بازداشت اداری، محدود

که تحت پیگرد است به‌طور خودکار به مرکز بازگشت منتقل نمی‌شود. اداره باید دلیل مشخص ارائه دهد و مطابق اصل تناسب عمل کند. آیا همه به مرکز بازگشت منتقل می‌شوند؟ خیر. هر تبعه خارجی

چنین تصوری وجود دارد، اما از نظر حقوقی، بدون طی مسیرهای شکایت و تکمیل فرآیند، هر پرونده مستقیما به اخراج ختم نمی‌شود. آیا شخص منتقل‌شده به مرکز بازگشت فورا اخراج می‌شود؟ خیر. هرچند در عمل

بله. تبعه خارجی حق دسترسی به وکیل و ملاقات با وکیل خود را دارد. این حق یکی از مهم‌ترین ضمانت‌های حق دسترسی مؤثر است. آیا شخص منتقل‌شده به مرکز بازگشت می‌تواند با وکیل ملاقات کند؟

مراجعه می‌شود. این درخواست به مهلت زمانی مشخصی وابسته نیست؛ قاضی ظرف پنج روز تصمیم می‌گیرد و تصمیم او قطعی است. چگونه به تصمیم بازداشت اداری اعتراض کنیم؟ علیه تصمیم بازداشت اداری به دادگاه کیفری صلح

اخراج، ظرف ۷ روز از ابلاغ تصمیم، دادخواست ابطال در دادگاه اداری ثبت می‌شود و این دعوا معمولا اقدام اخراج را متوقف می‌کند. علیه تصمیم اخراج به کجا باید مراجعه کرد؟ علیه تصمیم

به خارج کردن شخص از ترکیه است. تصمیم بازداشت اداری، تدبیر اداری جداگانه‌ای مربوط به نگهداری شخص در مرکز بازگشت است. آیا تصمیم اخراج و تصمیم بازداشت اداری یک چیز هستند؟ خیر. تصمیم اخراج، اقدامی مربوط

اصلی شش ماه است و حداکثر شش ماه دیگر قابل تمدید است. ضرورت ادامه آن باید هر ماه به‌طور منظم توسط اداره ارزیابی شود. آیا مدت بازداشت اداری نامحدود است؟ خیر. مدت

بله. تعهدات جایگزین بازداشت اداری مانند اقامت در آدرس مشخص، تعهد اعلام حضور، وثیقه یا ردیابی الکترونیکی می‌تواند اعمال شود. آیا اداره می‌تواند به‌جای بازداشت اداری، تدبیر سبک‌تری اعمال کند؟

حق دسترسی به سلامت دارد؟ بله. تبعه خارجی حق دسترسی به خدمات بهداشتی فوری و اساسی را دارد. آیا شخص در مرکز بازگشت

اداری و اقدامات مرتبط باید همراه با دلیل، به تبعه خارجی یا وکیل او ابلاغ شود. کمبود ابلاغیه می‌تواند بحث مغایرت با قانون ایجاد کند. آیا تصمیمات باید به تبعه خارجی ابلاغ شوند؟ بله. بازداشت

با خانواده‌اش ارتباط برقرار کند؟ بله. قانون امکان ارتباط تبعه خارجی با نزدیکانش و تماس محدود با دنیای بیرون را تضمین می‌کند. آیا شخص منتقل‌شده به مرکز بازگشت می‌تواند

به‌طور مستقیم ممکن نیست؛ شخص در مرکز نمی‌تواند پول نقد داشته باشد. پرداخت‌ها باید از طریق وکیل یا کانال رسمی انجام شود. آیا می‌توان برای شخصی که به مرکز رفته پول فرستاد؟ گذاشتن پول نقد

مانند «نظم عمومی» یا «امنیت عمومی» باید برای موضوع مشخص دلیل‌آوری شوند. عبارات انتزاعی و کلیشه‌ای به تنهایی کافی نیستند. آیا هر ادعای نظم عمومی برای اخراج کافی است؟ خیر. مفاهیمی

اعاده، فرستادن شخص به کشورهایی که خطر جدی برای جان یا تمامیت جسمانی او وجود دارد، از نظر حقوقی به‌شدت مورد بحث است. آیا فرستادن به کشوری با خطر شکنجه یا رفتار نامناسب ممکن است؟ به‌طور معمول خیر. بر اساس اصل عدم

منتقل شود؟ بسته به ماهیت پرونده برخی اقدامات ممکن است انجام شود، اما ادعای حمایت بین‌المللی مستقیما بر روند تأثیر می‌گذارد. آیا شخصی که درخواست حمایت بین‌المللی دارد، همچنان می‌تواند به مرکز بازگشت

به مرکز بازگشت چیست؟ دانستن اینکه چه تصمیماتی درباره او گرفته شده، تهیه نمونه تصمیمات و در اسرع وقت تماس با وکیل. مهم‌ترین اولین قدم برای شخص منتقل‌شده

اداری را بررسی می‌کند؛ دادگاه اداری نیز مشروعیت تصمیم اخراج را بررسی می‌کند. یک دفاع موفق هر دو خط را همزمان برقرار می‌کند. آیا درخواست به دادگاه کیفری صلح و دعوای دادگاه اداری به یک هدف خدمت می‌کنند؟ خیر. دادگاه کیفری صلح بازداشت

چرا درخواست تعهد جایگزین اهمیت دارد؟ زیرا روند می‌تواند بدون نگهداری شخص در مرکز مدیریت شود.

بلکه شرایط نگهداری، دسترسی به خدمات بهداشتی، ملاقات با وکیل و امکانات ارتباطی نیز می‌تواند موضوع نظارت حقوقی قرار گیرد. آیا شرایط نگهداری در مرکز بازگشت نیز از نظر حقوقی قابل نظارت است؟ بله. نه فقط خود تصمیم،

نتیجه: لحظه انتقال به مرکز، لحظه آغاز مبارزه حقوقی است

تصمیم بازداشت اداری، و هم دعاوی دادگاه اداری برای ابطال تصمیم اخراج، نیازمند سطح بالایی از دانش قانونی و تجربه عملی است. حقوقی نیست، بلکه برعکس، لحظه‌ای است که مبارزه حقوقی با بیشترین شدت آغاز می‌شود. هم اعتراض‌های دادگاه کیفری صلح علیه لحظه انتقال به مرکز بازگشت، پایان مبارزه

شنیده‌شده، توصیه می‌شود در اسرع وقت با وکیلی متخصص در این حوزه تماس بگیرید و از پشتیبانی حقوقی حرفه‌ای بهره‌مند شوید. در این فرآیند حیاتی که مستقیما به آزادی شخص و آینده او در ترکیه مربوط می‌شود، به‌جای عمل کردن بر اساس اطلاعات

اعتراض به تصمیم بازداشت اداری، دعوای ابطال علیه تصمیم اخراج و درخواست‌های تعهد جایگزین، پشتیبانی حقوقی ارائه می‌دهیم.

ما در در زمینه تعیین وضعیت حقوقی نزدیک شما در مرکز بازگشت آرناوودکوی،

905436748409. :واتس‌اپ . ۰۹ ۸۴ ۶۷۴ ۰۵۴۳

English

What Should You Do If You Are Taken to Arnavutköy Removal Centre? (2026 Guide)

Short answer: Being taken to Arnavutköy Removal Centre does not mean you will be deported. There are three things you must do: (1) Find out what decisions have been made about you — a deportation order, an administrative detention order, or both. (2) If a deportation order has been served on you, file an annulment action in the administrative court within 7 days; the action will, as a rule, stay the deportation. (3) Apply to the criminal court of peace against the administrative detention order — this application is not subject to a time limit, and the judge will rule within 5 days. Contact a lawyer specialising in immigration law as soon as possible.

The transfer of a foreign national to Arnavutköy Removal Centre does not, contrary to what many people think, automatically mean "immediate deportation." The core legal issue here is whether a deportation order, an administrative detention order, or in some cases alternatives to administrative detention have been applied. In practice, these concepts are frequently confused with one another. Although transfer to a removal centre often signals the beginning of the administrative and practical phase of deportation proceedings, the rights of the foreign national have not come to an end at this stage; on the contrary, this is precisely the period during which legal safeguards must be enforced most vigorously.

Under Law No. 6458 on Foreigners and International Protection (YUKK), administrative detention is a protective measure that restricts a foreign national's liberty. Its purpose is not punishment but ensuring that deportation proceedings are properly carried out, preventing the person from absconding or disappearing, and controlling situations that the administration regards as a risk to public order or public security. However, administrative detention should not be equated with remand detention in criminal law. Here the person is held not as a "criminal" but within the framework of an administrative procedure. This distinction is extremely important, because the lawfulness of administrative detention is subject to strict procedural rules: a reasoned decision, notification, access to a lawyer, monthly review, and judicial oversight.

Being taken to Arnavutköy Removal Centre simultaneously raises three questions in legal terms: why the person was taken to the centre, what administrative decisions exist in respect of the person, and which avenues of challenge against those decisions must be used immediately. That is the essence of the matter.

This guide sets out all the legal processes that foreign nationals transferred to Arnavutköy Removal Centre and their relatives need to know — the conditions for administrative detention, rights within the centre, challenging a deportation order, applying to the criminal court of peace, and alternatives to administrative detention — in the light of current 2026 practice.

Does Being Taken to Arnavutköy Removal Centre Mean Deportation?

No. Being taken to a removal centre does not in itself mean that a deportation order has been made. The first step is to determine whether a deportation order, an administrative detention order, or an alternative obligation has been applied to the person.

It is not legally correct to say that everyone taken to a removal centre will automatically be deported. Deportation proceedings are an administrative process subject to review on both substantive and procedural grounds. The administration must first demonstrate, through concrete case material, that the foreign national falls within one of the deportation grounds listed in Article 54 of Law No. 6458. Beyond that, if the person falls within the groups protected under Article 55, making a deportation order against that person is either prohibited by law or subject to extremely strict scrutiny. In particular, the question of returning people to countries where they face the death penalty, torture, inhuman or degrading treatment, or a risk to their lives is not merely a matter of administrative discretion; it is also a serious fundamental-rights issue under the

Constitution, the ECHR, and the principle of non-refoulement.

One of the most common misconceptions in practice is interpreting an apprehension or transfer to a centre as meaning "the file is now closed." Yet the foreign national can file a case in the administrative court against the deportation order, and can apply to the criminal court of peace against the administrative detention order. The two avenues serve different purposes. The administrative court reviews primarily the lawfulness of the deportation measure. The criminal court of peace examines whether the legal conditions for continuing administrative detention are met. In other words, there are two separate judicial battlefronts within the same file.

Accordingly, being taken to Arnavutköy Removal Centre is not the end of the road; it is, very often, the point at which the legal struggle begins. Depending on the contents of the file, the person may be released, transferred to an alternative obligation, have the deportation order annulled, or have the right to remain in the country strengthened by a protection application. The key point is to view transfer to the centre not as a "final decision" but as a link in a chain of administrative acts subject to intensive review.

Who Is Transferred to Arnavutköy Removal Centre?

Arnavutköy Removal Centre is one of the principal removal centres on the European side of Istanbul, operating under the Istanbul Provincial Directorate of Migration Management. Istanbul also has centres in Tuzla, Çatalca/İnceğiz, Binkılıç, and Selimpaşa (Silivri).

In practice, foreign nationals apprehended on the European side of Istanbul — in districts such as Başakşehir, Esenyurt, Küçükçekmece, Avcılar, Beylikdüzü, Gaziosmanpaşa, Şişli, Kağıthane, Sarıyer, and Eyüpsultan — are generally transferred to Arnavutköy Removal Centre. Those apprehended on the Anatolian side are usually directed to Tuzla Removal Centre. However, this allocation is not an official rule; the place of transfer may change depending on capacity, security, and logistical planning.

Under YUKK Article 57, a foreign national in respect of whom an administrative detention order has been made must be taken to a removal centre within 48 hours. The period within which the provincial authority must assess and decide in respect of the apprehended foreign national also cannot exceed 48 hours. These time limits are critical safeguards for the right to liberty; actual detention carried out in breach of them deepens the debate about the lawfulness of the measure.

Removal Centres in Istanbul — Addresses and Contact Information

If you are unsure to which centre your relative has been taken, you may contact the following centres to find out:

Arnavutköy — 0212 499 40 00 — Hastane Mahallesi, Ayasofya Caddesi No:109, Hadımköy / Arnavutköy

Çatalca (İnceğiz) — 0212 499 40 00 — Kaleiçi Mahallesi, Hanice Caddesi No:23, Çatalca / İnceğiz

Binkılıç — 0212 499 40 00 — Eski Kırklareli Yolu, Menekşe Sokak, Binkılıç, Çatalca

Tuzla — 0212 499 40 00 — Akfırat Mahallesi, Süleymaniye Bulvarı, 140. Cadde No:65, Tuzla

For general information and guidance, the YİMER 157 helpline provides 24-hour multilingual support.

What Is Administrative Detention and Under What Conditions Does It Apply?

Administrative detention is the restriction of a foreign national's liberty by an administrative decision for the purpose of carrying out deportation proceedings. Article 57 of Law No. 6458 expressly sets out the circumstances in which this measure may be applied.

Not every foreign national against whom a deportation order has been made is placed in administrative detention; however, an administrative detention order may be issued in respect of persons who present a risk of absconding or disappearing, who have violated the rules on entering or leaving Turkey, who have used forged or false documents, who have not left Turkey within the period granted to them without an acceptable reason, and who are assessed as posing a threat to public order, public security, or public health.

This point is fundamental: administrative detention is not the rule; it is an exceptional measure requiring a concrete justification.

How Long May Administrative Detention Last?

The basic statutory period is six months. An extension of at most a further six months is possible only where the proceedings cannot be completed because the foreign national has failed to cooperate or to provide accurate information and documents relating to their country. Administrative detention may therefore not in any circumstances exceed a total of twelve months.

In addition, the provincial authority must assess every month whether it is still necessary to continue the administrative detention. If warranted, this is done without waiting for the thirty-day period to expire. This regular review obligation creates a possibility of release independent of judicial avenues; submitting information and documents showing that detention is no longer necessary therefore carries great weight.

The Administration's Duty to Give Reasons: Boilerplate Phrases Are Not Enough

The most important point to note here is that the administration is obliged to ground the administrative detention order not in abstract templates but in individualised, concrete reasons specific to the case. Phrases such as "detrimental to public order," "suspected risk of absconding," or "security risk present" are not sufficient on their own. The file must demonstrate the facts on which that risk is based, why alternative measures were considered inadequate, and what the person's family situation, state of health, degree of vulnerability, and legal status in the country are.

Article 57/A, which governs alternatives to administrative detention, and the relevant regulation have made this individualised assessment even more important. In other words, administrative detention goes beyond being a "transfer order"; it is a restriction of liberty that must pass the tests of proportionality and individualisation.

What Rights Does a Person Have at Arnavutköy Removal Centre?

A foreign national taken to a removal centre is not a person whose "rights have been suspended" under the absolute authority of the state. On the contrary, the legislature has expressly listed in YUKK Article 59 certain fundamental guarantees. These include access to emergency and basic healthcare free of charge, the right to retain and consult a lawyer with confidentiality, access to relatives, a notary, and a legal representative, access to telephone services, the possibility of meeting with consular officials, the possibility of contact with UNHCR officials, receiving visitors and maintaining a degree of contact with the outside world.

The Difference Between Recognition of a Right and Its Effective Exercise

In practice, the problem often lies in the gap between "a right being recognised" and "a right being effectively exercised." For example, a person theoretically has the right to consult their lawyer; but failure to serve decisions, inadequate translation support, difficulties accessing the file, or communication barriers may render that right effectively meaningless. It is therefore insufficient to look only at the text of the law in relation to removal centres; one must also examine whether the practice genuinely makes it possible to exercise the right.

The Lawyer's Right to Inspect the File

The lawyer's right to inspect the file at a removal centre rests on Law No. 6458, Article 2 of the Bar Act, Article 36 of the Constitution (the right to a fair trial), and Articles 6 and 13 of the ECHR. This right is not contingent on the administration's permission; it is a direct component of the right of defence.

Visits, Communication, and Practical Rules Inside the Centre

Visit hours: Visits at Istanbul removal centres generally take place on weekdays between 08:00 and 17:00. It is advisable to contact the relevant centre in advance to confirm the most up-to-date visiting hours. Telephone use: The detained person is not permitted to use their own mobile phone. However, communication with family, a lawyer, a consular official, and UNHCR staff is facilitated through telephones provided by the centre. Cash and financial transactions: The detained foreign national may not hold cash. Staff may not permit cash withdrawals without a power of attorney. It is therefore more practical for relatives to arrange payments directly through the centre or through the lawyer. Delivery of clothing and personal items: Families may deliver clothing and basic personal necessities after they have undergone the security checks stipulated by the centre.

How Does a Deportation Order Work and When Can It Be Stayed?

A deportation order is an administrative act issued by the provincial authority. For such an order to be made, however, it must be demonstrated by concrete case material that the person falls within one of the categories in Article 54 of Law No. 6458.

Article 55 of the same Law, on the other hand, imposes a prohibition or restriction on deportation for certain foreign nationals. In particular, the question of returning people to countries where they face the death penalty, torture, or inhuman or degrading treatment is not merely an immigration law issue; it is also an absolute human-rights problem.

Filing a Case in the Administrative Court Against a Deportation Order

The avenue of challenge against a deportation order is an annulment action filed in the administrative court within 7 days of the notification of the decision. This period is a time-bar.

The important guarantee in the statutory framework is: subject to the foreign national's consent, the deportation measure is not, as a rule, enforced during the period for bringing proceedings or, if judicial review has been sought, until the proceedings are concluded. The most critical advice to give a person detained at the centre is therefore usually: determine immediately whether the deportation order has been served on you and whether the period for filing a case has started to run.

The Two Processes Run in Parallel

Administrative detention continuing is one matter; the deportation measure being enforced is another. A case filed in the administrative court does not, of its own motion, bring the administrative detention to an end. Conversely, an application made to the criminal court of peace does not automatically nullify the deportation order. The two processes run in parallel. Successful legal representation must build both the administrative court track for annulling the deportation order and the criminal court of peace track for lifting the administrative detention, simultaneously.

Comparison of the Two Legal Avenues

Deportation Order | Administrative Detention Order Forum: Administrative court | Criminal court of peace Time limit: 7 days from notification (time-bar) | No time limit — at any time while detention continues Decision period: Litigation timetable | Judge rules within 5 days Effect: Action generally stays deportation | Application does not stay detention automatically; lifted by judicial order Reviewed issue: Lawfulness of the deportation measure | Conditions for continuation of administrative detention

How to Challenge an Administrative Detention Order

The forum for challenging an administrative detention order is the criminal court of peace. Although this is frequently confused in practice, it is absolutely clear. Such a challenge does not automatically stay the administrative detention; however, it is the primary judicial mechanism that rapidly scrutinises the legal foundations of the administrative detention. The criminal court of peace concludes its review within five days and its decision is final.

An Effective Application to the Criminal Court of Peace

Simply saying "I request my release" is not enough in a criminal court of peace application. The following points must be set out in detail: why there is no risk of absconding, the existence of a fixed address or family ties, health problems and vulnerability, why alternative obligations will be sufficient, whether the administration is at fault for the failure to advance the deportation proceedings, notification deficiencies, and whether the monthly review obligation has been complied with.

The Right to Reapply: The File Is Never Closed

The possibility of applying again to the criminal court of peace on the ground that the conditions for continuing administrative detention have ceased or changed is an extremely important safeguard. Even if the first challenge was rejected, that does not mean the file is closed.

Why Alternatives to Administrative Detention Have Become Even More Important

One of the most significant developments in Turkish immigration law in recent years is the increasing prominence of alternatives to administrative detention. YUKK Article 57/A and the regulation issued on the basis of that provision make clear that administrative detention is no longer a measure that can be applied as an automatic reflex.

The alternatives are: residence at a specified address, reporting obligation (signing in), family-based return, return counselling, community service, financial guarantee, and electronic monitoring. One or more of these measures may be applied together, making it possible to manage proceedings without a complete restriction of liberty.

The Strongest Legal Argument: The Administration's Duty to Substantiate

One of the strongest arguments available to lawyers in practice is whether the administration has substantiated, with concrete evidence, why it considered the alternative measure inadequate. If this assessment is absent from the file, or if only boilerplate phrases have been used, the proportionality of the administrative detention can be seriously challenged. In particular, for foreign nationals who have a fixed address, whose family is in Turkey, who need regular medical follow-up, who have children, or who are in a vulnerable situation, a request for an alternative obligation has become a very concrete legal avenue rather than a theoretical one.

The defence strategy for those taken to Arnavutköy Removal Centre should therefore not focus solely on "getting the deportation order annulled." The following question must also be asked: "Why must I be kept in the centre? Why is a reporting obligation, a requirement to reside at a specified address, or another alternative not sufficient?"

What Should Relatives of Persons at Arnavutköy Removal Centre Do?

If your relative has been taken to Arnavutköy Removal Centre, the steps to follow are: first, find out what decisions have been made and obtain copies of the decisions. Second, do not miss the 7-day litigation deadline. Third, contact an experienced immigration lawyer as soon as possible. Fourth, prepare documents including passport, identity card, residence document, lease agreement, family-status documents, and medical reports. Fifth, learn the communication rules and visiting hours of the centre. Sixth, plan cash needs through the correct channel via the lawyer or the centre's official channels.

Frequently Asked Questions

What is administrative detention? Administrative detention is the temporary restriction of a foreign national's liberty by an administrative decision while deportation proceedings are carried out. It is not a punishment; it is an administrative measure.

Is everyone taken to a removal centre? No. Not every foreign national against whom proceedings are underway is automatically taken to a removal centre. The administration must demonstrate a concrete justification and act in accordance with the principle of proportionality.

Is a person taken to a removal centre immediately deported? No. Although this perception exists in practice, not every case concludes directly in deportation before the avenues of challenge have been exhausted and proceedings completed.

Can a person taken to a removal centre consult a lawyer? Yes. The foreign national has the right to access and consult a lawyer. This is one of the most important safeguards of the right to an effective remedy.

How does one challenge an administrative detention order? An application against an administrative detention order is made to the criminal court of peace. This application is not subject to a time limit; the judge rules within five days and the decision is final.

Where does one challenge a deportation order? An annulment action against the deportation order is filed in the administrative court within 7 days of notification, and this action generally stays the deportation measure.

Are a deportation order and an administrative detention order the same thing? No. A deportation order concerns the removal of the person from Turkey. An administrative detention order is a separate administrative measure concerning the person's detention in a removal centre.

Is the duration of administrative detention unlimited? No. The basic period is six months, extendable by at most a further six months. Whether continuation is necessary must be assessed regularly by the administration each month.

Can the administration apply a lighter measure instead of administrative detention? Yes. Alternatives to administrative detention such as residence at a specified address, a reporting obligation, a financial guarantee, or electronic monitoring may be applied.

Does a person in a removal centre have the right to healthcare? Yes. The foreign national has the right of access to emergency and basic healthcare.

Must decisions be notified to the foreign national? Yes. Administrative detention and related measures must be notified, together with their grounds, to the foreign national or their lawyer. A deficiency in notification may give rise to a challenge on grounds of unlawfulness.

Can a person at a removal centre communicate with their family? Yes. The law guarantees the foreign national's ability to communicate with relatives and to maintain a degree of contact with the outside world.

Can money be sent to a person who has been taken to a centre? Direct cash deposits are not possible; the detained person may not hold cash. Payments must be arranged through the lawyer or official channels.

Is every claim of public order sufficient for deportation? No. Concepts such as "public order" or "public security" must be substantiated by reference to the specific facts of the case. Abstract and boilerplate phrases are not sufficient on their own.

Is deportation to a country where there is a risk of torture or ill-treatment possible? As a rule, no. Under the principle of non-refoulement, deporting a person to a country where there is a serious risk to their life or physical integrity is highly contestable in law.

Can a person who has an international protection claim still be taken to a removal centre? Depending on the nature of the file, some measures may be taken, but an international protection claim directly affects the process.

What is the most important first step for a person taken to a removal centre? To find out what decisions have been made, obtain copies of the decisions, and contact a lawyer as soon as possible.

Do an application to the criminal court of peace and an administrative court case serve the same purpose? No. The criminal court of peace reviews the administrative detention; the administrative court reviews the lawfulness of the deportation order. Successful representation builds both tracks simultaneously.

Why does a request for an alternative obligation matter? Because the process can be managed without the person being kept in the centre.

Are the conditions of detention in the removal centre also subject to legal review? Yes. Not only the decision itself but also the conditions of detention, access to healthcare, legal consultations, and communication facilities may be subject to legal review.

Conclusion: The Moment of Transfer Is the Moment the Legal Struggle Begins

The moment of transfer to a removal centre is not the end of the legal struggle; it is precisely the moment at which that struggle begins in its most intensive form. Both applications to the criminal court of peace against administrative detention orders and actions in the administrative court for the annulment of deportation orders require a high level of legal knowledge and practical experience.

In this critical process, which directly affects the person's liberty and future in Turkey, rather than acting on hearsay, you are strongly advised to contact a specialist lawyer in the field as soon as possible and to obtain professional legal support.

At DCA Hukuk & Danışmanlık, we provide legal support in determining the legal status of your relative detained at Arnavutköy Removal Centre, challenging administrative detention orders, annulment actions against deportation orders, and requests for alternative obligations.

0543 674 84 09 | info@dcahukuk.com | WhatsApp: wa.me/+905436748409

Русский

Что делать, если вас доставили в Центр высылки Арнавуткёй? (Руководство 2026 года)

Краткий ответ: Помещение в Центр высылки Арнавуткёй не означает, что вас депортируют. Необходимо предпринять три шага: (1) Выясните, какие решения вынесены в отношении вас — решение о депортации, решение об административном задержании или оба сразу. (2) Если вам было вручено решение о депортации, подайте иск об отмене в административный суд в течение 7 дней; как правило, это останавливает исполнение решения о депортации. (3) Обратитесь к мировому уголовному судье с жалобой на решение об административном задержании — данная жалоба не ограничена сроком подачи, и судья выносит решение в течение 5 дней. Свяжитесь с адвокатом, специализирующимся в области миграционного права, как можно скорее.

Перевод иностранного гражданина в Центр высылки Арнавуткёй вопреки распространённому мнению не означает «немедленную депортацию». Ключевой правовой вопрос здесь заключается в том, было ли в отношении данного лица принято решение о депортации, решение об административном задержании или применены альтернативные административному задержанию обязательства. На практике эти понятия нередко путают между собой. Хотя помещение в центр высылки зачастую свидетельствует о начале административной и практической стадии процедуры депортации, это вовсе не означает, что права иностранного гражданина утрачены; напротив, именно этот период является временем наиболее интенсивного применения правовых гарантий.

В соответствии с Законом № 6458 об иностранцах и международной защите (YUKK) административное задержание представляет собой защитную меру, ограничивающую свободу иностранного гражданина. Её цель состоит не в наказании, а в обеспечении надлежащего осуществления процедуры депортации, предотвращении побега или исчезновения лица, а также в контроле над ситуациями, которые администрация расценивает как угрозу общественному порядку или общественной безопасности. Вместе с тем административное задержание не следует приравнивать к уголовному заключению под стражу. В данном случае лицо содержится под стражей не как «преступник», а в рамках административной процедуры. Это разграничение чрезвычайно важно, поскольку законность административного задержания обусловлена строгими процессуальными требованиями: мотивированное решение, уведомление, доступ к адвокату, ежемесячный пересмотр и судебный надзор.

Помещение в Центр высылки Арнавуткёй одновременно ставит три вопроса в правовом отношении: причина помещения лица в центр, наличие административных решений в его отношении и то, какие пути обжалования этих решений должны быть незамедлительно задействованы. В этом и состоит суть дела.

В настоящем руководстве рассматриваются все правовые процедуры, которые необходимо знать иностранным гражданам, переведённым в Центр высылки Арнавуткёй, и их близким — условия административного задержания, права внутри центра, обжалование решения о депортации, обращение к мировому уголовному судье и альтернативы административному задержанию — в свете актуальной практики 2026 года.

Означает ли помещение в Центр высылки Арнавуткёй депортацию?

Нет. Помещение в центр высылки само по себе не означает, что решение о депортации принято. Прежде всего необходимо установить, вынесено ли в отношении данного лица решение о депортации, решение об административном задержании или применено альтернативное обязательство.

Утверждение о том, что каждый помещённый в центр высылки будет автоматически депортирован, юридически неверно. Процедура депортации представляет собой административный процесс, допускающий судебный контроль как по существу, так и по процессуальным основаниям. Для начала администрация должна конкретными материалами дела доказать, что иностранный гражданин подпадает под одно из оснований депортации, перечисленных в статье 54 Закона № 6458. Помимо этого, если лицо относится к категориям, защищённым статьёй 55, вынесение в отношении него решения о депортации либо прямо запрещено законом, либо допускается лишь при крайне строгой проверке. В особенности вопрос о возвращении лиц в страны, где им грозит смертная казнь, пытки, бесчеловечное или унижающее достоинство обращение, является не только административно-правовой, но и серьёзной правозащитной проблемой в свете Конституции, ЕКПЧ и принципа невысылки.

Одним из наиболее распространённых заблуждений на практике является толкование задержания или перевода в центр как сигнала о том, что «дело закрыто». Между тем иностранный гражданин вправе подать иск в административный суд против решения о депортации, а против решения об административном задержании — обратиться к мировому уголовному судье. Предметы этих двух правовых инструментов различны. Административный суд проверяет прежде всего законность меры по депортации. Мировой уголовный судья исследует, сохранились ли правовые условия для продолжения административного задержания. Иными словами, в одном деле существуют два самостоятельных судебных фронта.

Таким образом, помещение в Центр высылки Арнавуткёй — это не конец пути, а зачастую именно та точка, в которой начинается правовая борьба. В зависимости от содержания дела лицо может быть освобождено, переведено на альтернативное обязательство, решение о его депортации может быть отменено или его право на пребывание в стране может быть укреплено в связи с ходатайством о защите. Суть в том, чтобы воспринимать помещение в центр не как «окончательное решение», а как звено в цепи административных актов, подлежащих интенсивной проверке.

Кто переводится в Центр высылки Арнавуткёй?

Центр высылки Арнавуткёй является одним из основных центров высылки на европейской стороне Стамбула и находится в ведении Стамбульского провинциального управления миграционной службы. В Стамбуле также действуют центры в Тузле, Чаталдже/Инджеёзе, Бинкылыче и Селимпаше (Силиври).

На практике иностранные граждане, задержанные правоохранительными органами на европейской стороне Стамбула — в таких районах, как Башакшехир, Эсеньюрт, Кючюкчекмедже, Авджылар, Бейликдюзю, Газиосманпаша, Шишли, Кагытхане, Сарыйер, Эюпсултан, — как правило, переводятся в Центр высылки Арнавуткёй. Задержанные на азиатской стороне обычно направляются в Центр высылки Тузла. Вместе с тем данное распределение не является официальным правилом; место перевода может меняться в зависимости от пропускной способности, требований безопасности и логистики.

В соответствии со статьёй 57 YUKK иностранный гражданин, в отношении которого вынесено решение об административном задержании, должен быть доставлен в центр высылки в течение 48 часов. Срок рассмотрения материалов и принятия решения провинциальной администрацией в отношении задержанного иностранного гражданина также не может превышать 48 часов. Эти сроки являются важнейшими гарантиями права на свободу.

Центры высылки в Стамбуле — адреса и контактная информация

Арнавуткёй — 0212 499 40 00 — Hastane Mahallesi, Ayasofya Caddesi No:109, Hadımköy / Arnavutköy

Чаталджа (İnceğiz) — 0212 499 40 00 — Kaleiçi Mahallesi, Hanice Caddesi No:23, Çatalca / İnceğiz

Бинкылыч — 0212 499 40 00 — Eski Kırklareli Yolu, Menekşe Sokak, Binkılıç, Çatalca

Тузла — 0212 499 40 00 — Akfırat Mahallesi, Süleymaniye Bulvarı, 140. Cadde No:65, Tuzla

По вопросам общей информации и консультаций линия YİMER 157 обеспечивает круглосуточную многоязычную поддержку.

Что такое административное задержание и при каких условиях оно применяется?

Административное задержание — это ограничение свободы иностранного гражданина административным решением в целях осуществления процедуры депортации. Статья 57 Закона № 6458 прямо перечисляет случаи, в которых данная мера может быть применена.

Не каждый иностранный гражданин, в отношении которого вынесено решение о депортации, подлежит административному задержанию; вместе с тем решение об административном задержании может быть вынесено в отношении лиц, имеющих риск побега или исчезновения, нарушивших правила въезда или выезда из Турции, использовавших поддельные или недостоверные документы, не покинувших Турцию в отведённый срок без уважительной причины, а также тех, кто расценивается как угроза общественному порядку, общественной безопасности или общественному здоровью.

Данный момент является принципиальным: административное задержание — это не правило, а исключительная мера, требующая конкретного обоснования.

Каков срок административного задержания?

Базовый срок по закону составляет шесть месяцев. Продление не более чем на шесть месяцев допускается лишь в случае, если завершить процедуры невозможно из-за отказа иностранного гражданина от сотрудничества или непредставления достоверных сведений и документов, касающихся его страны. Таким образом, административное задержание ни при каких обстоятельствах не может превышать в совокупности двенадцати месяцев.

Помимо этого, провинциальная администрация обязана ежемесячно оценивать, является ли продолжение административного задержания по-прежнему необходимым. При необходимости это делается, не дожидаясь истечения тридцатидневного срока. Данное регулярное обязательство по пересмотру создаёт возможность освобождения независимо от судебных путей.

Обязанность администрации по мотивировке: клише недостаточно

Важнейшим моментом является то, что администрация обязана мотивировать решение об административном задержании не абстрактными шаблонами, а индивидуализированными конкретными основаниями. Выражения типа «создаёт угрозу общественному порядку», «есть подозрение в побеге» или «имеется угроза безопасности» сами по себе недостаточны. В материалах дела должно быть показано, на каких фактах основан этот риск, почему альтернативные меры были признаны недостаточными, каковы семейное положение, состояние здоровья, степень уязвимости и правовой статус лица в стране.

Статья 57/A, регулирующая альтернативы административному задержанию, и соответствующий регламент сделали это индивидуализированное оценивание ещё более важным. Иными словами, административное задержание выходит за рамки «распоряжения о переводе в центр»; это ограничение свободы, которое должно выдержать проверку на соразмерность и индивидуальность.

Каковы права лица в Центре высылки Арнавуткёй?

Иностранный гражданин, помещённый в центр высылки, — это не лицо, «права которого приостановлены» под полным контролем государства. Напротив, законодатель прямо перечислил в статье 59 YUKK ряд основных гарантий. К ним относятся: бесплатный доступ к неотложной и базовой медицинской помощи, право пользоваться услугами адвоката и встречаться с ним с соблюдением

принципа конфиденциальности, доступ к родственникам, нотариусу и законному представителю, доступ к телефонным услугам, возможность встречи с консульскими должностными лицами, возможность контакта с сотрудниками УВКБ ООН, приём посетителей и определённая степень контакта с внешним миром.

Разница между признанием права и его реализацией

На практике проблема нередко состоит в разрыве между «признанием права» и «эффективным осуществлением права». Например, лицо теоретически имеет право консультироваться с адвокатом; однако ненадлежащее уведомление о решениях, недостаточная помощь переводчика, затруднённый доступ к материалам дела или коммуникационные барьеры могут фактически лишить это право содержания.

Право адвоката на ознакомление с делом

Право адвоката на ознакомление с делом в центре высылки основывается на Законе № 6458, статье 2 Закона об адвокатуре, статье 36 Конституции (право на справедливое судебное разбирательство) и статьях 6 и 13 ЕКПЧ. Это право не зависит от разрешения администрации; оно является непосредственной составляющей права на защиту.

Посещения, связь и практические правила в центре

Часы посещений: Посещения в стамбульских центрах высылки, как правило, проводятся в будние дни с 08:00 до 17:00. Рекомендуется заблаговременно уточнить актуальное расписание, связавшись с соответствующим центром. Пользование телефоном: Использование задержанным собственного мобильного телефона запрещено. Связь с семьёй, адвокатом, консульским чиновником и сотрудниками УВКБ ООН обеспечивается через телефоны, предоставляемые центром. Наличные деньги и финансовые операции: Хранение наличных денег задержанным иностранным гражданином не допускается. Сотрудники центра не вправе разрешать снятие наличных без надлежащей доверенности. Поэтому родственникам практичнее организовывать платежи непосредственно через центр или через адвоката. Передача одежды и предметов первой необходимости: Родственники могут передавать одежду и предметы первой необходимости после их досмотра в соответствии с требованиями центра.

Как действует решение о депортации и когда оно может быть приостановлено?

Решение о депортации — это административный акт, принимаемый провинциальной администрацией. Однако для его принятия необходимо конкретными материалами дела доказать, что лицо относится к одной из категорий, указанных в статье 54 Закона № 6458.

Статья 55 того же Закона, в свою очередь, вводит запрет депортации или её ограничение для определённых иностранных граждан. В особенности вопрос о возвращении лиц в страны, где им грозит смертная казнь, пытки, бесчеловечное или унижающее достоинство обращение, является абсолютной проблемой прав человека.

Иск в административном суде против решения о депортации

Путём обжалования решения о депортации является иск об отмене, поданный в административный суд в течение 7 дней с момента уведомления о решении. Данный срок является пресекательным. Важной гарантией в системе законодательства является следующее: с сохранением права согласия иностранного гражданина решение о депортации, как правило, не исполняется в течение срока обжалования или — в случае обращения за судебной защитой — до завершения разбирательства.

Два процесса идут параллельно

Продолжение административного задержания — это одно; исполнение решения о депортации — другое. Иск, поданный в административный суд, не прекращает административное задержание автоматически. Обратно, обращение к мировому уголовному судье не отменяет решение о депортации

автоматически. Иными словами, оба процесса идут параллельно. Успешное юридическое представительство должно одновременно формировать как линию административного суда для отмены решения о депортации, так и линию мирового уголовного суда для прекращения административного задержания.

Сравнение двух правовых инструментов

Решение о депортации: форум — административный суд, срок — 7 дней с уведомления (пресекательный), иск, как правило, останавливает депортацию, предмет проверки — законность меры по депортации. Решение об административном задержании: форум — мировой уголовный судья, не ограничено сроком, судья выносит решение в течение 5 дней, жалоба не останавливает задержание автоматически, предмет проверки — условия продолжения административного задержания.

Как обжаловать решение об административном задержании?

Органом обжалования решения об административном задержании является мировой уголовный судья. Это, несмотря на частую путаницу на практике, является абсолютно чётким. Данное обращение не приостанавливает административное задержание автоматически; вместе с тем это основной судебный механизм, обеспечивающий оперативную проверку правовых оснований административного задержания. Мировой уголовный судья завершает рассмотрение в течение пяти дней, и его решение является окончательным.

Что должна содержать эффективная жалоба мировому уголовному судье?

Одного лишь заявления «прошу меня освободить» в жалобе мировому уголовному судье недостаточно. Необходимо подробно изложить следующее: отсутствие риска побега, наличие постоянного адреса или семейных связей, проблемы со здоровьем и уязвимость, почему альтернативных обязательств будет достаточно, имеется ли вина администрации в отсутствии прогресса в депортационном процессе, недостатки уведомлений и соблюдение ежемесячного обязательства по пересмотру.

Право на повторное обращение: дело никогда не закрывается

Возможность повторного обращения к мировому уголовному судье с указанием на то, что условия для продолжения административного задержания отпали или изменились, является чрезвычайно важной гарантией. Даже если первая жалоба была отклонена, это не означает закрытия дела.

Роль адвоката состоит в том, чтобы обсуждать административное задержание не только в аспекте «существует ли оно», но и с позиций «по-прежнему ли оно необходимо, соразмерно ли, возможна ли альтернатива, надлежащим ли образом соблюдены требования к уведомлению и мотивировке?»

Почему альтернативы административному задержанию стали ещё более важными?

Одним из наиболее значимых преобразований в турецком миграционном законодательстве последних лет стало повышение заметности альтернатив административному задержанию. Статья 57/A YUKK и изданный на её основе регламент наглядно показывают, что административное задержание более не является мерой, применяемой в качестве автоматической реакции.

Альтернативы включают: проживание по указанному адресу, обязательство явки на регистрацию (подписка), семейное возвращение, консультирование по возвращению, общественно полезный труд, финансовое поручительство, электронный мониторинг. Одна или несколько таких мер могут применяться одновременно, что позволяет вести процедуру без полного ограничения свободы.

Сильнейший правовой аргумент: обязанность администрации по обоснованию

Один из сильнейших аргументов для адвокатов на практике состоит в том, смогла ли администрация конкретно обосновать, почему она сочла альтернативную меру недостаточной. Если такой оценки в деле нет или использованы лишь клише, соразмерность административного задержания может быть

серьёзно оспорена.

В особенности для иностранных граждан, имеющих постоянный адрес, семья которых находится в Турции, нуждающихся в регулярном медицинском наблюдении, имеющих детей или находящихся в уязвимом положении, ходатайство о применении альтернативного обязательства стало не теоретическим, а весьма конкретным правовым инструментом.

Стратегия защиты лиц, переведённых в Центр высылки Арнавуткёй, не должна поэтому сводиться лишь к «отмене решения о депортации». Следует также поставить вопрос: «Почему я должен оставаться в центре? Почему обязательство о явке, обязательное проживание по указанному адресу или иная альтернатива недостаточны?»

Что должны делать родственники лиц, находящихся в Центре высылки Арнавуткёй?

Если ваш родственник был переведён в Центр высылки Арнавуткёй, необходимо: во-первых, выяснить, какие решения вынесены, и получить их копии; во-вторых, не пропустить семидневный срок подачи иска; в-третьих, как можно скорее связаться с опытным адвокатом в области миграционного права; в-четвёртых, подготовить документы, включая паспорт, удостоверение личности, документы о проживании, договор аренды, документы о семейном положении и медицинские справки; в-пятых, узнать правила связи с центром и часы посещений; в-шестых, организовать денежные средства через правильный канал — через адвоката или официальные каналы центра.

Часто задаваемые вопросы

Что такое административное задержание? Административное задержание — это временное ограничение свободы иностранного гражданина административным решением в ходе проведения процедуры депортации. Это не наказание, а административная мера.

Все ли помещаются в центр высылки? Нет. Не каждый иностранный гражданин, в отношении которого ведётся производство, автоматически переводится в центр высылки. Администрация обязана представить конкретное обоснование и действовать в соответствии с принципом соразмерности.

Немедленно ли депортируется лицо, переведённое в центр высылки? Нет. Хотя на практике такое представление существует, не каждое дело с юридической точки зрения завершается непосредственно депортацией до исчерпания путей обжалования и завершения процедуры.

Может ли лицо, переведённое в центр высылки, встретиться с адвокатом? Да. Иностранный гражданин имеет право на доступ к адвокату и встречу с ним. Это одна из важнейших гарантий права на эффективное средство правовой защиты.

Как обжаловать решение об административном задержании? Жалоба на решение об административном задержании подаётся мировому уголовному судье. Она не ограничена сроком подачи; судья выносит решение в течение пяти дней, и оно является окончательным.

Куда обжаловать решение о депортации? Иск об отмене решения о депортации подаётся в административный суд в течение 7 дней с момента уведомления, и данный иск, как правило, приостанавливает исполнение меры по депортации.

Являются ли решение о депортации и решение об административном задержании одним и тем же? Нет. Решение о депортации касается выдворения лица из Турции. Решение об административном задержании — это самостоятельная административная мера, касающаяся содержания лица в центре высылки.

Является ли срок административного задержания неограниченным? Нет. Базовый срок составляет шесть месяцев и может быть продлён максимум ещё на шесть месяцев. Необходимость продолжения задержания должна ежемесячно регулярно оцениваться администрацией.

Может ли администрация применить более мягкую меру вместо административного задержания? Да. Могут применяться альтернативы административному задержанию: проживание по указанному адресу, обязательство явки, финансовое поручительство или электронный мониторинг.

Имеет ли лицо в центре высылки право на медицинскую помощь? Да. Иностранный гражданин имеет право на доступ к неотложной и базовой медицинской помощи.

Должны ли решения быть доведены до сведения иностранного гражданина? Да. Административное задержание и связанные меры должны быть доведены до сведения иностранного гражданина или его адвоката с указанием оснований. Нарушение порядка уведомления может стать поводом для оспаривания законности.

Может ли лицо, переведённое в центр высылки, общаться с семьёй? Да. Закон гарантирует иностранному гражданину возможность общения с близкими и определённую степень контакта с внешним миром.

Можно ли передать деньги лицу, переведённому в центр? Прямое внесение наличных невозможно; задержанный не вправе хранить наличные деньги. Платежи должны осуществляться через адвоката или официальные каналы.

Достаточно ли любого заявления об угрозе общественному порядку для депортации? Нет. Такие понятия, как «общественный порядок» или «общественная безопасность», должны быть обоснованы применительно к конкретным фактам дела. Абстрактных и шаблонных формулировок недостаточно.

Возможна ли депортация в страну, где существует риск пыток или жестокого обращения? Как правило, нет. В силу принципа невысылки депортация лица в страну, где его жизни или физической неприкосновенности угрожает серьёзная опасность, является крайне спорной с правовой точки зрения.

Может ли лицо с заявлением о международной защите быть переведено в центр высылки? В зависимости от характера дела определённые меры могут быть приняты, однако заявление о международной защите непосредственно влияет на ход процедуры.

Каков наиболее важный первый шаг для лица, переведённого в центр высылки? Выяснить, какие решения вынесены, получить их копии и как можно скорее связаться с адвокатом.

Служит ли жалоба мировому уголовному судье и иск в административный суд одной и той же цели? Нет. Мировой уголовный судья рассматривает административное задержание; административный суд — законность решения о депортации. Успешное представительство выстраивает оба направления одновременно.

Почему важно ходатайство о применении альтернативного обязательства? Потому что процедура может вестись без содержания лица в центре.

Подлежат ли условия содержания в центре высылки правовой проверке? Да. Не только само решение, но и условия содержания, доступ к медицинской помощи, возможность консультации с адвокатом и условия связи могут являться предметом правовой проверки.

Заключение: Момент перевода — это момент начала правовой борьбы

Момент перевода в центр высылки — это не конец правовой борьбы, а именно тот момент, когда эта борьба разворачивается с наибольшей интенсивностью. Как жалобы мировому уголовному судье против решений об административном задержании, так и иски в административный суд об отмене решений о депортации требуют высокого уровня знания законодательства и практического опыта.

В этом критическом процессе, непосредственно затрагивающем свободу лица и его будущее в Турции, вместо действий на основании непроверенных сведений настоятельно рекомендуется как можно скорее связаться с адвокатом, специализирующимся в данной области, и получить профессиональную юридическую помощь.

В DCA Hukuk & Danışmanlık мы оказываем юридическую помощь по вопросам установления правового статуса вашего близкого, задержанного в Центре высылки Арнавуткёй, обжалования решений об административном задержании, подачи исков об отмене решений о депортации и заявлений о применении альтернативных обязательств.

0543 674 84 09 | info@dcahukuk.com | WhatsApp: wa.me/+905436748409